المبحث الثانى

أثر استثمار أموال الزكاة على الدخل القومى والتنمية

تدرس الباحثة فى هذا المبحث أثر استثمار أموال الزكاة على الطلب الفعلى ، والدخل القومى والتنمية.

وتتناول الدراسة:

- المطلب الأول: أثر استثمار أموال الزكاة على الاستهلاك والإنتاج.
- المطلب الثانى: أثر استثمار أموال الزكاة على الدخل القومى.
- المطلب الثالث: الدور التنموى لاستثمار أموال الزكاة.

المطلب الأول

أثر استثمار أموال الزكاة على الاستهلاك و الإنتاج

إنفاق الزكاة فى مصارفها المختلفة تؤثر على مكونات الطلب الفعلى، الاستهلاك والاستثمار. فالزكاة توجه الاستهلاك فى المجتمع إلى الضروريات والأساسيات من المنتجات مع البعد عن الإسراف، والترف، والتبذير، والتقليل من الكماليات.[1] فيتجه الاستثمار تلقائياً إلى المشروعات التى تنتج السلع الضرورية[2].

وتدرس الباحثة أثر استثمار أموال الزكاة على الاستهلاك والإنتاج كالتالى:

أولاً: أثر استثمار أموال الزكاة على الاستهلاك.

ثانياً: أثر استثمار أموال الزكاة على الإنتاج.

---

(1) KAHF, Monzer : Fiscal And Monetory Policies In An Islamic Economy International Center For Research In Islamic Economics, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia, 1403 – 1982, p.135.

(٢) الباجور (وفاء محمد أحمد)، أثر الزكاة على الاستثمار «دراسة تطبيقية فى جمهورية مصر العربية»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٤٠٣هـ-١٩٩٢م، ص ٢٠٤.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: أثر استثمار أموال الزكاة على الاستهلاك:

حيث إن فئات المجتمع التى تقع فى نطاق مصارف الزكاة، سوف تقدم لهم الزكاة حتى تصل بهم إلى مستوى لائق لمعيشتهم، وحيث إن هذه المصارف لم تصل بعد إلى حد الكفاية فى كل أمور حياتهم، ولهذا يرتفع الميل الحدى للاستهلاك لمصارف الزكاة، ويكون ناتجاً عن تزايد دخولهم الناتجة عن أرباح أو عوائد وزعت عليهم من استثمارات أو فرص عمل أتاحتها لهم مؤسسة الزكاة[1].

فالزكاة تقوم بإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وهى تمثل الشطر الأكبر من أسهم الزكاة الثمانية، مما يكون له أثره فى زيادة القوة الشرائية[2]. واستثمار أموال الزكاة سوف يزيد من هذه القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة العدد، وبالتالى زيادة الطلب الفعلى على السلع الاستهلاكية.

إن الطلب الذى تخلقه الزكاة يعتبر قوة شرائية جديدة على آليات جهاز السوق، وعناصر التوزيع فيه، فالقوة الشرائية الجديدة هى التى لم تكن تملك، وصار لها نوع ملك لنصيبها المستحق من الزكاة[3].

وإنه مما يؤكد فعالية القوة الشرائية الجديدة (الطلب) ديمومة الزكاة وما يترتب على ذلك من استمرار دورة نقدية أو تيار نقدى دائم أيا كان حجمه مما يشكل ضمانة أساسية ضد مخاطر الركود الاقتصادى على الأقل[4].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١٦.

(٢) مشهور(نعمت)، الزكاة «الأسس الشرعية والدور الانمائى والتوزيعى»، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٣) البعلى (عبد الحميد محمود)، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، دار السلام، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م، ط١، ص ١٠٢

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

زيادة مبلغ الزكاة لمستحق الزكاة نتيجة استثمار أموال الزكاة سوف يزيد من قدرة مستحق الزكاة على شراء السلع التى يرغب فيها، وإن كانت كلها أو معظمها تقع فى نطاق السلع الضرورية.

وهذه القدرة على الشراء تعطى لمستحق الزكاة شعور بالرفاهية، حيث تتحدد رفاهية المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التى يريدها[1]، فيتكون لديه شعور بالرضا والأمان.

استثمار أموال الزكاة سوف يعمل على إيجاد التوازن فى مستوى المعيشة بين الأفراد، وتوفير المال لدى جميع المسلمين بحيث يحقق لهم مستوى لائقاً من المعيشة، وبذلك يرتفع مستوى الرفاه العام.

ثانياً: أثر استثمار أموال الزكاة على الإنتاج:

إن استثمار أموال الزكاة له أثره على الإنتاج سواءً بزيادته، أو تحسينه كما سيتضح من النقاط التالية:

١- زيادة الإنتاج:

إن استثمار أموال الزكاة سوف يسهم فى زيادة الإنتاج عن طريق:

أ- المشروعات الاستثمارية التى سوف تقوم بها مؤسسة الزكاة، سوف تقوم بشكل مباشر بالمساهمة فى الإنتاج.

ب-زيادة الاستهلاك نتيجة زيادة أنصبة مستحقى الزكاة، تعنى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يستلزم زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة فى الطلب على هذه السلع، فتنشط الصناعات القائمة، وقد تنشأ مشروعات جديدة لمواجهة ذلك الطلب.

(1) COWELL,Frant : MICROECONOMICS Principles And Analysis, London School Of Economics, 2004, p.227.

ج- إنفاق أموال الزكاة للفقراء والمساكين يستخدم كأداة لمساعدتهم فى القيام باستثمارات صغيرة، ولذلك يُمنح الفقراء من أرباب المهن والحرف بعض رؤوس الأموال، أى المبالغ الضرورية التى تمكنهم من القيام بمشروعاتهم وأعمالهم التجارية، أو الصناعية، والنهوض بها، مما له أكبر الأثر فى شحنهم على العمل والإنتاج[1].

د- صناديق الإقراض التى تنشأها مؤسسة الزكاة لإقراض القروض الحسنة للمحتاجين سوف تساعد فى سداد ديون الغارمين فى المصالح المباحة، وذلك من شأنه تيسير الائتمان للمنتجين، وفى ذلك حمايتهم ودعمهم لممارسة دورهم فى زيادة الإنتاج.

هـ- أن أموال الزكاة تتسم بالثبات، والاستمرارية مما يساعد على سيطرة التفاؤل على رجال الأعمال أصحاب المشروعات الفردية داخل الدولة، وخاصة مع زيادة أنصبة مستحقى الزكاة الناتجة من استثمار أموال الزكاة، مما يشجعهم على زيادة حجم مشروعاتهم، والذى يؤدى بدوره إلى زيادة الإنتاج.

وكلما زاد حجم المشروع، كلما زاد التخصص، وتقسيم العمل، وهذا يزيد من مهارات العمال وكفاءتهم الإنتاجية فى المجالات التى يتخصصون فيها مما يؤدى لزيادة الإنتاجية[2].

٢- تحسين الإنتاج:

إن استثمار أموال الزكاة، وزيادة دخول مستحقى الزكاة سوف يؤدى إلى تحسين الإنتاج، وليس زيادة الإنتاج فقط، كما سيتضح فى النقاط التالية:

---

(١) عزب (بهاء الدين محمود محمد)، الزكاة ودورها فى علاج مشكلة الركود الاقتصادى، رسالة ماجستير، المعهد العالى للدراسات الاسلامية، قسم الاقتصاد، القاهرة، ١٤١٣هـ-٢٠١٠م، ص ١٤٦ .

(٢) عبد القادر، التحليل الاقتصادى الجزئى، مرجع سابق، ص٢٧٧.

أ- زيادة الدخل تؤدى إلى انخفاض الطلب على السلع الدنيا، وارتفاع الطلب على السلع العادية:

فأسعار السلع والدخل الحقيقى للمستهلك يؤثر فى سلوكه[١]، فيتجه المستهلك لشراء سلع أقل عند ارتفاع الأسعار، أو يقوم بإحلال وحدات من السلعة[٢] التى أصبحت أرخص نسبياً محل وحدات من السلعة التى أصبحت أغلى نسبياً، وهو ما يعرف بأثر الإحلال **Substitution Effect**، فإذا افترضنا ثبات الأسعار، فإن الطلب على السلع العادية **Normal goods** يزيد كلما زاد الدخل، وقد تؤدى زيادة الدخل إلى أن يقل الطلب على بعض السلع التى تسمى السلع الدنيا **Inferior goods** وهى تقريباً تكون سلعاً ذات جودة منخفضة[٣].

ونلاحظ أن هناك صعوبة فى معرفة تفضيلات المستهلك[٤]، فسلوك المستهلك يتأثر بعدد من العوامل منها أسعار السلع، وتفضيلاته، ودخله[٥]، وأسعار السلع البديلة، والمكملة، وغيرها من العوامل[٦]. ولكن فى الغالب عند زيادة الدخل سوف يقل الطلب على السلع الدنيا، ويزداد الطلب على السلع العادية[٧].

وبذلك سوف يزداد الطلب على السلع التى تعتبر أكثر جودة من السلع الدنيا التى غالباً تكون أقل جودة، وذلك يؤدى إلى الاهتمام بالجودة، وتحسين الإنتاج.

---

(1) JEHLE, Geoffrey & RENY, Philip: A Dvanced Microeconomic Theory, Pearson Education Limited, England, 2011, p.49.
(2) DILTS,David: Introduction To Microeconomics, Indiana Purde University 6TH ed., P.146
(3) VARIAN, Hal: Microeconomics"Modern Aproach", W.W. NORTON & Company.Inc., U.S.A., 8th ed., 2010, p.96.
(4) TODARO, Michael & SMITH, Stephen: Economic Development, Pearson Education Limited, England, 8th ed., 2003, P.30.
(5) GRAVELLE, Hugh & REES, Ray: Microeconomics, Pearson Education Limited, England, 3rd ed., 2004, p.29.
(6) REYNOLDS, Larry: Basic Microeconomics, Text book eguity, Inc., Boise University, 2011, p.150.
(7) SNYDER, Christopher & NICHOLSON, Walter: Microeconomics Theory, THOMSON south western, U.S.A, 10th ed., 2008, pp: 143-144.

ب- مؤسسات الزكاة الفرعية سوف تساعد على الاستفادة من الموارد المتاحة فى كل إقليم داخل الدولة:

إن الدولة الواحدة قد تنقسم إلى بيئات اقتصادية صغيرة متميزة[1]، وإقامة مشروعات فى كل إقليم (محافظة) تحت إشراف المؤسسة الفرعية فى هذا الإقليم، سوف يساعد فى استغلال موارد هذه المحافظة، سواء كانت موارد طبيعية أو موارد بشرية، وتقوم باستغلال الموارد غير المستغلة فى كل بيئة اقتصادية داخل الدولة.

فتوجه حصيلة الزكاة الخاصة بالاستثمار فى مشروعات حسب إمكانيات وموارد كل إقليم، فقد تكون لدى إقليم مهارات حرفية، وآخر يتمتع بخصوبة التربة الزراعية، وآخر يتميز بسواحله وثروته السمكية، وهكذا، وكفاءة استخدام الموارد تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وأيضاً إقامة مشروعات مكملة بين هذه المؤسسات الفرعية، حسب إمكانيات كل إقليم وموارده تؤدى إلى زيادة التخصص تلقائياً فى توجيه الأنشطة الاقتصادية فى الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة مما يساعد على ارتفاع كفاءة وجودة منتجات كل إقليم بل والدولة ككل، وهذا ولا شك فى مرحلة لاحقة يكسب الدولة ميزة اقتصادية تستطيع أن تواجه المجتمع الدولى بها فتزداد نسبة صادرات هذه الدولة عن غيرها من الدول التى لا تتبع مبدأ التخصص الاقتصادى[2].

---

(١) عقيل (محمد فاتح)، المرجع فى الجغرافيا الاقتصادية (جغرافية الموارد) ، منشأة المعارف، الاسكندرية، ب ت، ص٤٣.

(٢) الباجور(وفاء محمد)، أثر الزكاة على الاستثمار، مرجع السابق، ص ٢٠٥ .

المطلب الثانى

أثر استثمار أموال الزكاة على الدخل القومى

تتناول الباحثة الدراسة فى هذا المطلب كالتالى:

أولاً: مفهوم الناتج القومى والناتج المحلى.

ثانياً: مفهوم الدخل القومى وتوازنه.

ثالثاً: مفهوم المضاعف.

رابعاً: أثر الزيادة فى الاستثمار نتيجة استثمار أموال الزكاة على الدخل القومى باستخدام مفهوم المضاعف.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الناتج القومى والناتج المحلى:

حتى نصل إلى مفهوم الدخل القومى وبيان أثر الاستثمار عليه يجب أن يتم توضيح مفهوم الناتج القومى، والناتج المحلى أولاً كالتالى:

١- الناتج المحلى الإجمالى:(GDP) GROSS DOMESTIC PRODUCT

الناتج المحلى فى دولة ما هو «إجمالى قيمة السلع والخدمات النهائية التى أنتجت داخل الدولة[١] سواء باستخدام عناصر إنتاج وطنية، أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة»[٢].

الناتج المحلى الإجمالى = الاستهلاك + الاستثمار+ الإنفاق الحكومى+ صافى الصادرات(الصادرات- الواردات).

---

(1) PARKIN: Macroeconomic,Pearson Education,Inc., U.S.A., 7th ed., 2005, p: 108.

(٢) السريتى(السيد محمد أحمد)، وآخرون، الاقتصاد الكلى، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، ٢٠٠٩ م، ط١، ص٣٨.

ويستخدم هذا المقياس فى أغراض عديدة أهمها قياس الأداء العام لاقتصاد دولة[1].

٢- الناتج القومى الإجمالى: (GNP) GROSS NATIONAL PRODUCT

الناتج القومى هو «جميع السلع والخدمات النهائية التى تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية سواء داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة»[2].

الناتج القومى= الناتج المحلى + عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين فى الخارج – عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب فى الدخل.

ومن هذه المعادلة يتضح أنه ليس من الضرورى أن يتساوى الناتج القومى لدولة ما مع الناتج المحلى لهذه الدولة إلا إذا تساوت قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين فى الخارج مع عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب فى الداخل[3].

ثانياً: مفهوم الدخل القومى وتوازنه:

١-مفهوم الدخل القومى:

يعرف الدخل القومى بأنه «مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة، أوخارجها خلال فترة زمنية عادة سنة»[4].

---

(1) SAMUELSON: Economics, Op.cit. p: 403.

(٢) السريتى، الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص٣٩ .

(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فالدخل القومى هو مجموع الدخول التى يحصل عليها ملاك عناصر الإنتاج فى المجتمع خلال فترة زمنية عادة سنة أى أن:

الدخل القومى = مجموع عوائد عناصر الإنتاج= الأجور + الفوائد + الإيجارات + الأرباح[1]

والدخل القومى= الدخل المحلى+ دخول المواطنين فى الخارج – دخول الأجانب فى الداخل.

٢- مفهوم توازن الدخل القومى:

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى أحد الأهداف الأساسية التى يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلى. ويتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عندما يتعادل العرض الكلى أو الناتج الكلى مع الطلب الكلى.

ويتحدد أيضاً عندما تتعادل التسربات مع الاضافات[2]:

التسـربات = الإضـافات

الادخار + الضرائب + الوارادات = الاستثمار + الإنفاق الحكومى + الصادرات

خ + ض + و = ث + ق + ص

وتعتمد النظرية الكينزية لتحديد توازن الدخل القومى على مجموعة من الافتراضات[3] منها ثبات المستوى العام للأسعار، وأن الاقتصاد القومى يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل، ووجود حجم أمثل من المخزون السلعى لدى المشروعات الإنتاجية.

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٣.

(٢) أبو السعود، مقدمة فى الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

(٣) انظر السريتى، الاقتصاد الكلى، ص ١٤١ وما بعدها.

وبالنسبة للحجم الأمثل للمخزون:

إذا زاد العرض الكلى عن الطلب الكلى الفعلى يكون هناك مخزون، وهذا المخزون فى حسابات الدخل القومى يعد استثماراً غير مرغوبٍ فيه، ولا يعتبر استثماراً حقيقياً، وقد يكون هناك انخفاض غير مخطط فى المخزون عن الطلب الكلى، لكن فى المستوى التوازنى للدخل فقط يتعادل العرض الكلى أو الناتج الكلى مع الطلب الكلى[1].

ى= ط ك

حيث ى = الناتج الكلى

ط ك = الطلب الكلى

ثالثاً: مفهوم المضاعف MULTIPLIER:

يوضح مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين فى حجم الإضافات ستؤدى إلى إحداث تغير أكبر منه فى حجم الدخل التوازنى، وفى نفس الاتجاه[2].

فالمضاعف هو «نسبة التغير فى الدخل القومى إلى التغير فى الإنفاق الذى أحدثه»[3].

أن التغير فى الإنفاق الاستهلاكى، أو الاستثمارى سواء بالزيادة، أو النقصان، يؤدى إلى تغيرات مضاعفة فى الدخل القومى، وهو مايعرف بأثر المضاعف[4].

---

(1) DORNBUSCH,Rudiger & FISCHER,Stonley: Macroeconomics, Mcgrow HILL, Inc.,U.S.A., 6th ed.,1994, PP: 57- 58

(٢) أبو السعود، مقدمة فى الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص ١١٧ .

(3) LIPSEY, Richard: An Introduction to Positive Economics, Weidenfeld & Nicolson, London, 5th ed.,1980, P: 503

(4) KEYNES, John Maynard: The General Theory of Employment, Interest & Money, Harcourt Brace, N.Y., 1936, PP: 131-133.

فـإن الارتفـاع فى مـستوى النـشاط الإنتـاجى لا يتوقـف عـلى الزيـادة فى الاستهلاك وحده، وإنما زيادة الاستثمار أيضاً[١].

فالزيادة فى الاستثمار تعنى زيادة الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، ومنها عنصر العمل مما يعنى زيادة دخول خدمات عوامل الإنتاج[٢].

وجزء من هـذه الزيـادة فى الـدخول تـستخدم فى الإنفـاق الاستهلاكى عـلى السلع، والخدمات، وزيادة الاستهلاك ستؤدى إلى تحفيز الإنتاج مما يخلق زيادة الدخل مرة أخرى[٣].

رابعاً: أثر الزيادة فى الاستثمار نتيجة استثمار أموال الزكاة على الدخل القومى باستخدام مفهوم المضاعف:

يوضح مفهوم المضاعف أن الزيادة المبدئية فى الإضافات ستؤدى إلى إحداث زيادة أكبر منها فى حجم الدخل التوازنى[٤]، والعكس صحيح.

وسوف تركز الباحثة عـلى أثـر زيـادة الاستثمار (النـاتج عـن استثمار أمـوال الزكاة) فقط على حجم الدخل التوازنى، ومن الممكن توضيح ذلك عن طريق المثال التالى[٥]:

المثال:

تفـترض الباحثـة حـدوث زيـادة فى الاستثمار مقـدارها(Δ ث) = ١٠ مليـون جنيه، نتيجة استثمار أموال الزكاة، وتفترض أن هذه الزيادة قد أدت إلى إحداث زيادة مساوية لها فى حجم الدخل مقدارها(Δ ى) = ١٠ مليون جنيه.

---

(1) HICKS: Acontribution to The Theory of The Trade Cycle, Clarendon Press, Oxford, G.B., 1956, P: 38.

(٢) أبو السعود، مقدمة فى الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص ١١٧ .

(3) PARKIN: Macroeconomic,op.cit., P. 315.

(4) I bid., P.360.

(٥) انظر أبو السعود، مقدمة فى الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص ١١٧، ١١٨

وهذه الزيادة فى الدخل ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك لأنه كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومى كلما زادت قوته الشرائية[1]، ولكن ليس بنفس مقدار زيادة الدخل، وإنما بمقدار حاصل ضرب الميل الحدى للاستهلاك[2] فى مقدار الزيادة فى الدخل.

فإذا افترضت الميل الحدى للاستهلاك (ب) = ٠,٨

فإن الزيادة فى الاستهلاك Δ س = ٠,٨ × ١٠ مليون = ٨ مليون

والزيادة فى الدخل تتوزع فيما بين الاستهلاك والادخار

أى أن Δ ى = Δ س + Δ خ

١٠ مليون = ٨ مليون + ٢ مليون

وهذه الزيادة فى الاستهلاك تمثل الدورة الأولى للزيادة المبدئية للاستثمار، أما الدورة الثانية، فتعنى أن زيادة الاستهلاك بمقدار Δ س = ٨ مليون ستؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يؤدى إلى التحفيز على تشغيل الطاقات العاطلة فيزداد الإنتاج، ويزداد تشغيل العمالة مما يعنى حدوث زيادة فى دخولهم بالمقدار Δى = ٨ مليون، وهذه الزيادة فى الدخول ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك، ولكن ليس بنفس المقدار:

حيث Δ س = ب × Δ ى

= ٠,٨ × ٨ مليون = ٦,٤ مليون

---

(١) الصقار(فؤاد محمد)، جغرافية التجارة الدولية، مشأة المعارف، الأسكندرية، ط٣، ١٩٩٧م، ص٤٩.

(٢) الميل الحدى للاستهلاك : هو مقدار الزيادة فى الاستهلاك نتيجة زيادة معينة فى حجم الدخل المتاح.

الميل الحدى للاستهلاك = التغير في حجم الاستهلاك / التغير في حجم الدخل

وتستمر دورات تزايد الدخول، ثم الاستهلاك، ثم الدخول، ثم الاستهلاك، وهكذا، ولكن مع ملاحظة أن الزيادة فى الدخول ستكون أقل فى كل مرة نتيجة لكون الميل الحدى للاستهلاك (ب) أقل من الواحد الصحيح.

مما سبق يتضح أن مجموع الزيادات المتتالية فى حجم الدخل(Δ ى) أكبر من الزيادة المبدئية فى حجم الاستثمار (Δ ث).

بمعنى Δ ى > Δ ث

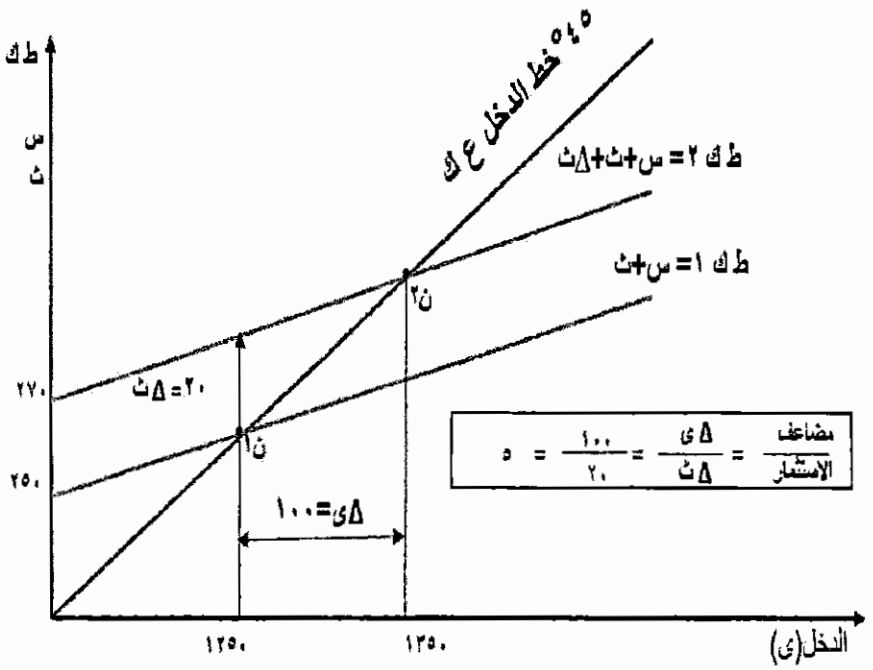

ويمكن الحصول على مضاعف الاستثمار بيانياً من خلال الشكل التالى[1]:-مضاعف الاستثمار بيانياً شكل (٣ – ٢)

(١) انظر السريتى، الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص ١٥٩، ١٦٠ &
PARKIN: Macroeconomic, op. cit., pp: 316-317.

نلاحظ من الشكل الآتى:

١- تقاطع دالة الطلب(ط ك١) مع دالة العرض الكلى(ع ك) عند نقطة التوازن (ن١)، وحددت مستوى الدخل التوازنى الأصلى (١٢٥٠).

٢- بافتراض حدوث زيادة فى الاستثمار بالمقدار (Δ ث = ٢٠)، فإن ذلك يؤدى إلى انتقال دالة الطلب الكلى إلى أعلى بالمقدار(Δ ث) من ط ك١ إلى ط ك٢، حيث تقطع دالة العرض عند النقطة (ن٢)، وتحدد مستوى الدخل التوازنى الجديد ١٣٥٠.

وهذا يعنى أن حدوث زيادة معينة فى الاستثمار بمقدار (Δ ث = ٢٠) قد أدت إلى زيادة المستوى التوازنى للدخل بالمقدار(Δ ى= ١٠٠).

٣- مضاعف الاستثمار = $\frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ث}} = \frac{١٠٠}{٢٠} = ٥$

وقيمة المضاعف = ٥ تعنى أن كل جنيه يضاف للاستثمار يحقق ٥ جنيه إضافة للدخل التوازنى[1].

يتضح مما سبق دور استثمار أموال الزكاة باعتباره جزء من الاستثمار الكلى الذى يشارك فى زيادة الدخل القومى، وهذا الجزء يقوم بدوره مع احتفاظه بطبيعته الخاصة، وشروطه الشرعية التى تحكمه.

(1) BAUMOL, William & BLINDER,Alan: Economics Principles and Policy, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., U.S.A., 5th ed., 1991, P: 164.

المطلب الثالث

الدور التنموى لاستثمار أموال الزكاة

تضمنت معانى الزكاة فى القرآن الكريم التنمية البشرية الداخلية، كما فى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[الأعلى:١٤]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[الشمس:٩]، حيث يراد بهما تزكية الداخل كله، كما تضمنت التنمية الاقتصادية، وذلك لأن من معانى الزكاة لغةً: النمو، والتنمية، والزيادة، وأكدها القرآن الكريم[١] كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾[الروم:٣٩].

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى الارتفاع بالدخل الفردى الحقيقى ارتفاعاً تراكمياً عن طريق استخدام الموارد البشرية، والطبيعية المتاحة استخداماً أكفأ، وأشمل. بفرض رفع الدخل القومى بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[٢].

فالهدف النهائى الواضح للتنمية هو رفع مستوى الدخل، واعطاء الفقير المقدرة على شراء أكبر قدر من السلع والخدمات[٣].

ونلاحظ أن البلاد النامية تتميز بانخفاض الناتج القومى، وعدم استغلالها لمواردها بكفاءة، وتعتمد على الزراعة كنشاط رئيسى[٤]، فى الوقت الذى تعتبر فيه التنمية مرادفاً إلى حد كبير للصناعة[٥].

---

(١) القرة داغى، استراتيجية التنمية، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) مشهور (نعمت)، الزكاة والأسس الشرعية، مرجع سابق، ص٩٧ .

(3) RAPLEY,John: Understanding Development (Theory and Practice in The Third world), LYNNE RIENNER, U.S.A., 3rd ed.,2007, p:1.

(4) PENNINGTON,Robert: Economics, HOLT Rinchart and Winston,U.S.A., 1999, P: 403.

(5) RAPLEY: Understanding Development, op.cit.,p:1.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التخلف الاقتصادى يحتاج إلى دفعة قوية Big Push أو ربما سلسلة من الدفعات الاقتصادية لوجود قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية بإنشاء عدد كبير من المشروعات الإنتاجية المتكاملة، حتى يمكن بواسطة هذه السياسة الإنمائية خلق التوازن بين برامج الزراعة، والصناعة[1].

وتحتاج الدفعة القوية، وإيجاد النمو المتوازن إلى توفير كميات ضخمة من رؤوس الأموال فى المرحلة الأولى من مراحل التنمية[2].

والمشكلة الرئيسية للتنمية فى أقطارنا العربية هى ندرة أو ضعف الاستثمارات المحلية، أو الأجنبية بالرغم مما تشكله هذه الاستثمارت من إمكانيات واعدة لزيادة فرص العمل، وتطوير الطاقة الإنتاجية[3].

إن عملية التنمية تحتاج إلى سيولة لتمويل عملياتها، وهذة السيولة لا تستطيع الدولة أن توفرها بمفردها وفى زمن قليل.

ومن هنا تنبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية[4] من جانبين على الأقل: الأول: ويتمثل فى وفرة الحصيلة، الأمر الذى يجعلها مصدراً مهماً للتمويل، أما الجانب الثانى،-فيتمثل فى الدور الاستثمارى للزكاة بحيث إن لها وظيفة إنتاجية تتمثل فى استثمار جزءاً من حصيلتها فى مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها[5].

---

(١) عبد اللاه (أمين مصطفى)، أصول الاقتصاد الإسلامى، ونظرية التوازن الاقتصادى فى الإسلام، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ط١، ص٢٠٧.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) أعمال مؤتمر العمل العربى، العمل والتنمية فى الوطن العربى، الدورة الرابعة والعشرون، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٦٢.

(٤) كما سبق توضيحه فى المبحث الأول من هذا الفصل.

(٥) صالح(صالحى)، السياسة النقدية والمالية فى إطار نظام المشاركة فى الاقتصاد الإسلامى، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ط١، ص١٠٣.

بل تقوم أيضاً بمشروعات خدمية للمستحقين سواء تعليمية أو صحية، أو غير ذلك للمساهمة فى عملية التنمية.

وحتى تتحقق التنمية ومحاربة التخلف يجب القضاء على الفقر، والجهل، والمرض، ومؤسسة الزكاة سوف تعاون الدولة فى ذلك من خلال مشروعاتها سواءً كانت مشروعات هادفة للربح لصالح المستحقين، أو مشروعات خدمية غير هادفة للربح ، فهذه المشروعات بنوعيها سوف تقوم بدورها التنموى كما سيتم توضيحه كالتالى:

أولاً: القضاء على الفقر:

استثمار أموال الزكاة سوف يساعد فى القضاء على الفقر بعدة طرق منها:

١- زيادة نصيب مستحق الزكاة:

تكمن أهمية اعتماد معيار «تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع» فى أنه يضمن المحاربة الحقيقية للفقر الذى يرمى إليه الإسلام، وهو ما يتضح بجلاء فى النظرة الموضوعية لسياسة الزكاة[1]. ومحاولة الوصول إلى الإغناء، واستثمار أموال الزكاة سوف يساعد فى زيادة الحصيلة، وزيادة نصيب مستحق الزكاة، والوصول به إلى حد الكفاية.

٢- المساعدة فى القضاء على البطالة:

إن مشروعات الاستثمار الزكوى سوف توفر فرص عمل كثيرة للعاطلين وذلك عن طريق خلق فرص عمل لتشغيل تلك المشروعات التى تندرج تحت عمل المؤسسة الزكوية التى تحتاج أيضاً لعمالة يتم دفع أجورها من مصرف (العاملين عليها).

---

(١) وفا (عبد الباسط)، محاضرات فى التنمية الاقتصادية(مقارنة بالفكر الإسلامى)، دار النهضة، القاهرة، ب ت، ص٦٤

ومن ثم لا يوجد فرد، أو فئة، أو طبقة تعيش على عرق، وجهد الآخرين فالكل ينتج ويشترك فى الإنتاج، ويتحمل المخاطرة[1]. ولذلك فإن اشتراك القادرين على العمل فى مشروعات مؤسسة الزكاة يحقق هدف القضاء على الفقر، وفى نفس الوقت استغلال الموارد البشرية، والقيام بتدريبها.

٣- تمويل المشروعات الصغيرة:

يكتسب تمويل المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة فى الاقتصاد الجزئى، والكلى إذ تسهم هذه المشاريع بشكل رئيسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن لها دوراً كبيراً فى زيادة الطاقة الإنتاجية، وخلق فرص عمل، ومن ثم محاربة الفقر، وتخفيف أعباء إعادة توزيع الدخول، ومن الممكن تمويل هذه المشروعات عبر استثمار أموال الزكاة[2].

فتقوم مؤسسة الزكاة بمساعدة أصحاب الحرف، والقادرين صحياً، وذهنياً على إقامة مشروع تجارى، بعد موافقة الإدارة المختصة فى مؤسسة الزكاة على هذه المشروعات الصغيرة.

فمقصد الزكاة: أن تنقل الفقراء إلى ملاك، وأن يتحولوا من فئة عاجزة إلى قوة فاعلة[3].

وفى السنة النبوية الشريفة حث الرسول عليه الصلاة و السلام، على العمل الصناعى، والحرفى، وكان ينوه بفضل سيدنا داود عليه السلام، ويعده نموذجاً يحتذيه المؤمنون، فيقول عليه الصلاة و السلام: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من

---

(١) الغزالى (عبد الحميد)، حول المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ط١، ص ٧٩.

(٢) الفوزان، ندوة البركة الثالثة والثلاثين للاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ٨٨

(٣) القرضاوى(يوسف)، مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠ م، ط٢،ص ٨٩.

عمل يده، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده»[1]، أى من صناعة الدروع الحربية[2].

٤- عمل صناديق لإقراض المحتاجين قروضاً حسنة[3]:

مؤسسة الزكاة سوف تقوم بعمل صناديق لإقراض المحتاجين فى حالات الأزمات، والكوارث، أو مساعدة المدينين العاجزين عن سداد ديونهم، وذلك من سهم الغارمين.

إن سهم الغارمين يعمل على تيسير الائتمان «الحسن»، وتشجيع الاستثمار، مما يكون له أثر إيجابى على تمويل التنمية حيث إن المقرض لا يحجم عن الإقراض، ما دام مطمئناً إلى سداد دينه[4].

ثانياً: دور المشروعات الزكوية فى القضاء على الجهل والمرض:

توجد علاقة قوية بين الفقر، والجهل، والمرض، فالدول المتخلفة تعيش فى حلقة مفرغة، إذ أن هناك قوى اقتصادية يؤثر بعضها فى بعض، وتؤدى إلى بقاء الدول المتخلفة فى حالة فقر، فإن الفقير ليس له من الموارد ما يشبع حاجته، وينتج عن ذلك سوء التغذية، وضعف القوى الجسمانية، ونقص قوة الإنتاج، أى إنه يستمر فى حالة فقر[5].

---

(١) البخارى، صحيح البخارى، مرجع سابق، المجلد (١)، حديث رقم (٢٠٧٢)، كتاب البيوع.
(٢) القرضاوى(يوسف)، مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٣) البعلى، اقتصاديات الزكاة، مرجع سابق، ص ٩٢.
(٤) مشهور(نعمت)، الزكاة والدور الإنمائى، مرجع سابق، ص ٢٩٣.
(٥) بليح (أحمد بديع)، قضية التنمية فى مصر، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، ب ت، ص ١٢.

التعليم والصحة من الأهداف الأساسية للتنمية، ومن المكونات الضرورية للنمو والتنمية، فالصحة ضرورية لتحسين الإنتاجية، والتعليم الناجح يعتمد على الصحة الجيدة[1]، والتعليم ضرورى لنشر الوعى الصحى، وتحسين إنتاجية العمالة.

فرأس المال البشرى يتم تعظيمه بتحسين انتاجية العمالة التى يجب أن تكون عمالة متعلمة ومدربة[2]، فالاستثمار فى التعليم سوف يحسن العائد من الاستثمار فى الصحة[3].

لذلك فإن المشروعات الزكوية سوف تهتم فى المقام الأول بالقضاء على الجهل حتى يتم نشر الوعى الصحى، ويتم التركيز على الأماكن النائية والتى لا توجد بها مدارس، أو عدد المدارس لا يكفى، ولاتتوفر بها وسائل مواصلات بأسعار مناسبة للوصول إلى تلك المدارس.

وإذا انتشر التعليم فسوف يساعد فى نشر الوعى الصحى كخطوة أولى فى تحسين الصحة، وأيضاً تقوم مؤسسة الزكاة فى إنشاء المراكز والمستوصفات الطبية فى هذه الأماكن.

ولا يقتصر دور مؤسسة الزكاة فى القضاء على الجهل، والمرض فى الأماكن النائية فقط، بل يمتد ليشمل المدن، وتوفير الخدمات الطبية المرتفعة الأسعار مثل مراكز الأشعة والفحوصات بأسعار رمزية، نظراً لارتفاع أسعار هذة الخدمة على الطبقة المتوسطة فضلاً عن الطبقة الفقيرة.

وبذلك يكون لمؤسسة الزكاة دور تنموى فعال فى مساعدة الدولة فى القضاء على الفقر، والجهل، والمرض.

---

(1) TODARO: Economic Development, op.cit., p:360.
(2) EL NAGAR, Said: Economic Development of The Arab Countries, International Monetary Fund, U.S.A., 1993, p:19.
(3) TODARO: Economic Development, op.cit., p:363.

نخلص من هذا المبحث إلى:

١- الزكاة تقوم بإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وبالتالى زيادة الطلب الفعلى على السلع الاستهلاكية.

٢- استثمار أموال الزكاة سوف يعمل على إيجاد التوازن فى مستوى المعيشة بين الأفراد.

٣- زيادة الاستثمار عن طريق استثمار أموال الزكاة تعنى زيادة الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، ومنها عنصر العمل مما يعنى زيادة دخول خدمات عوامل الإنتاج.

٤- مؤسسة الزكاة لها دور تنموى فى القضاء على الفقر والجهل والمرض.

٥- مؤسسة الزكاة تقوم بعمل المشروعات الزكوية التى تعمل على زيادة دخل مستحقى الزكاة، ومساعدة الدولة فى تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية لمستحقى الزكاة.